

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ :	٦٤٧
بتاريخ :	٤ / ١١ / ٢٠٠٧

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٧٩٣

السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الجمارك

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ١١٨٤ المؤرخ ٢٠٠٦/١١/٨ في شأن النزاع القائم بين مصلحة الجمارك ومحافظة قنا حول أداء مبلغ ٩٧٦٨٩,٢٠ جنيهاً قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي رقم ٤٩١٣ م^٣ في ١٩٨٤/٨/٦.

وحاصل الوقعات — حسبما يبين من الأوراق — أن محافظة قنا استوردت ماكينات لازمة لمخطة إنتاج البيض، أفرج عنها مؤقتاً بموجب البيان الجمركي رقم ٤٩١٣ م^٣ بضمان تعهد المحافظة بأداء جميع الضرائب والرسوم الجمركية في حالة عدم تقديم مستندات الإعفاء، وقد طالبت مصلحة الجمارك المحافظة مراراً بتقديم مستندات الإعفاء، أو أداء الرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي المشار إليه، ومقدارها ٩٧٦٨٩,٢٠ جنيهاً، إلا أن المحافظة لم تحرك ساكناً حيال هذه المطالبة. لذلك تطلبون عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

وفي معرض استيفاء إدارة الفتوى المختصة لعناصر النزاع، خاطبت محافظة قنا بموجب كتابها رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ و كتابها رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ إلا أن المحافظة امتنعت عن الرد أو تقديم أية مستندات لإبداء وجهه نظرها فيه.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٤ من أكتوبر سنة ٢٠٠٧، الموافق ١٢ من شوال سنة ١٤٢٨ هـ، فاستبان لها أن قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، ينص في المادة (٥) منه على أن " تخضع



البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها. ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون"، وينص فى المادة (١٠١) منه على أن "يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة [المالية]. ويضع وزير الخزانة [المالية] لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التى ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التى تتبعها بالشروط والإجراءات التى يحددها."

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، وطبقاً لما استقر عليه افتاؤها، أن المشرع فى قانون الجمارك وضع أصلاً عاماً، مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية، بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص، وأنه استثناء من ذلك أجاز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة، وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير المالية. وعلى هذا فإن ورود بضائع برسم إحدى الجهات، والإفراج عنها مؤقتاً مقابل التعهد بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها فى حالة عدم صدور قرار بإعفاءها منها، أو عدم إعادة تصديرها، من شأنه أن يقرر فى ذمتها التزاماً قانونياً بأداء هذه الضرائب والرسوم الجمركية، ولا تبرأ ذمتها إلا بالأداء أو الإعفاء منها أو إعادة تصديرها.

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن محافظة قنا استوردت مشمول البيان الجمركى رقم ٤٩١٣ م^{٣٠} فى ١٩٨٤/٨/٦. وقامت مصلحة الجمارك بالإفراج عنه تحت نظام الموقوفات، مقابل تعهد المحافظة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية فى حالة عدم تقديم مستندات الإعفاء. وإذ خلت الأوراق مما يفيد صدور قرار بإعفاء ذلك المشمول من الضرائب والرسوم الجمركية، والتى قدرت بمبلغ ٩٧٦٨٩,٢٠ جنيهاً، كما خلت مما يفيد إعادة تصدير هذا



المشمول، ومن ثم فإن مبلغ الضرائب والرسوم الجمركية المشار إليه، يضحى واجب الأداء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام محافظة قنا بأداء مبلغ ٩٧٦٨٩,٢٠ جنيهاً إلى مصلحة الجمارك قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان الجمركي رقم ٤٩١٣ م^٣، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ٤ / ١١ / ٢٠٠٧

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / نبيل ميرهم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



م //